

الحكومة تختتم جلساتها لهذا العام من حمص

خميس: مصفوفة مشاريع ستجعل من حمص مثلاً يحتذى به

وزير النقل: تحويلة حمص الكبرى أول طريق سريع مأجور في سورية

حمص - نبال إبراهيم

بين رئيس مجلس الوزراء عماد خميس خلال افتتاح الجلسة الأسبوعية للمجلس، أن توجيه الرئيس بشار الأسد لعقد جلسة مجلس الوزراء في محافظة حمص رسالة لأبناء الوطن عن وجود الفريق الحكومي قريبا من المواطن وتحسين الواقع الخدمي والتنموي والتشاركية مع الفعاليات المحلية والأهلية لوضع الخطط التنموية انطلاقاً من الواقع والأولويات التي تفرضها الحرب موضحاً أن محافظة حمص تمتلك مقومات اقتصادية صغيرة ومنتجة وانهاء المشروعات الإستراتيجية الكبيرة، تعكس شمولية الاقتصاد السوري ابتداء من الحرف الصغيرة واتخاذ طريق تنموية مستقبلية لحمص يجعل منها مؤكداً أن ذلك سيتمثل لكل المحافظات.

وأوضح خميس أن المشروعات التي أطلقتها الحكومة في حمص، ومشاريع الوزارات، ورصد ومتابعة الوزارات، والزيارات الميدانية التي قام بها الوزراء خلال الأسبوع الماضي لمختلف مناطق حمص، إلى جانب اللقاءات مع ممثلي الشعب من أعضاء مجلس الشعب عن محافظة حمص ولقاءات الفعاليات الاقتصادية (الصناعية والزراعية والسياحية والحرفية) كلها نتج عنها مصفوفة مشاريع، تتم مناقشتها لأخذ القرارات التي من شأنها رسم خريطة طريق تنموية مستقبلية لحمص يجعل منها مثلاً يحتذى به.

وأقر المجلس خطة «اقتصادية، تنمية، خدمية، بشرية» متكاملة شملت جميع القطاعات في المحافظة وترتكز بشكل رئيسي على توسيع رقعة انتشار المشاريع المتوسطة والصغيرة وإعادة إطلاق جميع المنشآت الصناعية والحرفية والسياحية المتوقفة وإحداث حزمة جديدة من المشروعات التي تصب في التنمية وتمكين الوحدات الإدارية.

هذا وبدأت جلسة مجلس الوزراء في محافظة حمص يوم أمس بمناقشة الخطة الزراعية في المحافظة، حيث تم الاتفاق على دعم القطاع الزراعي في حمص بشقيه النباتي والحيواني والتركيز على دعم قطاع الدواجن والتوسع بمشاريع الثروة السمكية نظراً لغنى محافظة حمص بالسمك المائية المناسبة لذلك.

ووافق المجلس على خطة استصلاح الأراضي وترميم النقص الحاصل في الثروة الحيوانية وتنفيذ مشاريع الري الحديث وتشجيع زراعة الفطر عن طريق رفع السعر الاسترشادي أو دراسة منع استيراده ودعم الزراعات الأخرى ووضع خطة تسويق مجاهية لمنتجات مشاريع المرأة الريفية تكون حمص المحطة الأولى لتنفيذها لبيت لاحقاً تتعميم على باقي المحافظات، دراسة لإنشاء مراكز تصنيع الحليب في المناطق المنتجة له واستقراره لمعامل الألبان وخطة لتسويق محصول الزيتون والزيوت عن طريق السورية للتجارة وتم تشكيل لجنة لدراسة إزالة الشبوع عن منطقة تلتك.

وقرر المجلس استكمال تأهيل مشاريع الري المتضررة وإنجاز قناة الري بين تلبسة والرسن وتنفيذ عدد من المشاريع لإرواء مناطق الريفين الشرقي والغربي، واستبدال وتحديد الشبكات وخطوط الضخ ودعم المصادر المائية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من مياه الشرب في المحافظة، كما وافق المجلس على دراسة إعفاء أصحاب الجرارات الزراعية من التأميمات المترتبة وكلف وزارتي الصناعة والمالية والمصرف الزراعي إعادة النظر بقرار فرض ٤ ألف ليرة على كل طن من سيارته يتم شراؤه من قبل الفلاحين.

وتم تكليف وزير المالية بالعمل على إعادة فتح جميع فروع المصرف الزراعي في محافظة حمص من خلال برنامج مدروس يضمن إعادته للعمل تدريجياً، إضافة لدراسة واقع القروض الممنوحة من المصارف في محافظة حمص والبالغه /١٥/ مليار ليرة لجهة الألية التي منحت بها والضمانات وغيرها ووضع آلية لمعالجتها، كما تم تخصيص محافظة حمص بـ /١/ صرافاً جديداً وصلت حديثاً للمصرف التجاري سيتم تركيبها سريعاً بكلفة ١٠ ملايين ليرة للمصارف الواحد كما سيتم تخصيص المحافظة بعدد من الصرافات فور وصول الدفعات التي تم التعاقد عليها.

وفي قطاع الصحة وافق المجلس على استكمال تأهيل المراكز الصحية والمشفى وتأمين الخدمات الصحية للمناطق المحررة من الإرهاب، واستكمال المشفى الجامعي والذي وصلت نسبة التنفيذ فيه إلى ٧٨ بالمئة، ليكون بالمحافظة مع بداية العام الدراسي القادم حمص بعد توقيع عقد لتزويده بمعدات وعبادة جراحة القلب والرئتين ودراسة افتتاح مركز لجراحة الأورام في مشفى الـرسن.

كما قرر المجلس افتتاح جميع منافذ المؤسسة السورية للتجارة بالمحافظة وافتتاح صالات جديدة في الوحدات الإدارية وتوفير المواد الأساسية للمواطنين بالوجود والأسعار المناسبة، ودعم الأسواق وافتتاح مسلخ حمص وتأهيل مطحنتي تلتك واين الوليد وتأهيل مخازن الـرسن وتدمير القريتين والزاهرة وتكثيف الدوريات التنموية لضبط الأسواق وإنشاء مراكز تسوق تابعة على الحدود

عبد المنعم مسعود

قال رئيس مجلس مدينة حرستا عدنان الوزة: إن العمل في المحافظة يتقدم وفقاً للإمكانات المتاحة سواء لمشاريع الصرف الصحي أم لغيرها كالقمامة أو مشاريع المياه أو مشاريع الهاتف الآلي في المدينة، مشيراً إلى أن البلدية أنهت فتح الطرقات وإزالة السواتر الترابية لكن تزايد عودة الأهالي زاد من كميات الردم لذا يتم تجميعها في أماكن مختلفة في المدينة من أجل ترحيلها، لافتاً إلى أن البلدية تقوم بتجميع الردميات من أجل ترحيلها وفقاً لعقود ينتظر إقرارها مبيناً أن نقطة التجميع جانب الهاتف الآلي يوجد فيها ردم تتجاوز كميته ٧٠ ألف متر مكعب جمعت منذ بداية عودة المدينة. ويكشف الوزة في حديثه لـ«الوطن» عن عقود تنتظر الموافقة عليها من أجل تدوير الأنقاض البيوتونية للأبنية



السورية الليبانية تتبع للبيرة السورية. وقرر المجلس تمكين الوحدات الإدارية وزيادة مساهمتها بالتنمية وتم الطلب من وزارتي الإدارة المحلية والأشغال إجراء عقود فورية لفتح الطرقات وإزالة الأنقاض من المناطق المحررة من الإرهاب لتسهيل عودة الأهالي إليها وتأهيل الأسواق الترابية والتوسع بمراكز خدمة المواطن وإعلان الانتخاب في المناطق الصناعية بـتلتك والصيد والصوري وإطلاق منطقة حرفية في الحواش ودراسة مشروع السكن العمالي في المدينة الصناعية بحسياء ووافق المجلس على طرح ٢١ مشروعاً للاستثمار في الوحدات الإدارية ومنح محافظة حمص مليار ليرة لدعم تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية.

وطلب المجلس من وزارة النفط دراسة زيادة مخصصات المحافظة من المشتقات النفطية بما يتناسب مع النشاط الاقتصادي المتزايد ووضع رؤية لمعالجة التلوث في نهر العاصي، وزيادة عدد محطات الوقود انطلاقاً من احتياجات المحافظة وبما يراعي المخططات التنموية، وكلف وزارتي الزراعة والنظ ومعالجة واقع مقالع الحصىات وتشجيع تصديرها، وتأمين الغاز للمدينة الصناعية والمناطق الصناعية والحرفية بالمحافظة. وافر المجلس خطة وزارة النقل المنصنة لإنجاز تحويلة حمص الكبرى ومشروع نقل الإحضارات من حسياء إلى باقي المحافظات، وتأهيل الخط الحديدية دمشق - حمص، واستكمال مشروع المرفأ الجاف في حسياء وإنجاز طريق حمص - مصيف.

وتقرر تفعيل الحاكم في المناطق المحررة من الإرهاب وتأهيل مكتمتي تدمر والنصير وزيادة الانتشار الأفقي لمحاكم الصلح والموافقة على إطلاق خطة بناء قدرات بشرية للكوادر الإدارية في المحافظة بما يدعم عملية التنمية البشرية.

كما تم الطلب من وزارة الداخلية الاستثمار بتفعيل الوحدات الشرطة في المناطق المحررة من الإرهاب، واستكمال إحداث أمانات السجل المدني وتأهيل وترميم قيادة شرطة حمص، وبناء قسم شرطة في الريف الشرقي. ووافق المجلس على خطة وزارة الاقتصاد لإعادة افتتاح مركز توزيع الأدوية المستوردة في عين ترما، واستكمال الأعمال اللازمة لتأهيل المنطقة الحرة ودعم صناعات إحلال بدائل المستوردات في المدينة الصناعية بحسياء. وكلف المجلس محافظة حمص بتأمين البناء اللازم لضخ جميع وسائل الإعلام الرسمية في المحافظة، وتم تكليف وزارة الإعلام تحديد احتياجات المكاتب الإعلامية والمركز الإعلامي والتلفزيوني في المحافظة من تجهيزات لوجستية

والرسن وإعادة الاتصالات إلى المناطق المحررة من الإرهاب وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. وقرر المجلس تشكيل لجنة لدراسة الاحتياجات المالية للمحافظة وإمكانية تأمينها وفق الإمكانيات المتاحة.

وفي سياق آخر وافق المجلس على منح المؤسسة السورية للسياحة سلفة بقيمة ١٠ مليارات ليرة لتغطية حاجة السوق المحلية من المواد الغذائية وتأمينها للمواطنين بأسعار مناسبة.

وناقش المجلس مشروع مرسوم بإعفاء الآلات وخطوط الإنتاج المستوردة لصالح المنشآت الصناعية المرخصة من الرسوم الجمركية من الرسوم المترتبة على الاستيراد بهدف تشجيع أصحاب المعامل والمنشآت.

تصريحات

وفي تصريحات للوزراء على هامش الاجتماع أكد وزير الكهرباء زهير خربوطي إزالة الحمايات الترددية من جميع محطات تحويل الكهرباء في محافظة حمص، مشيراً إلى أنه كان لحفظة حمص الحصص الأكبر من اعتمادات وزارة الكهرباء، حيث تم صرف ٣٠ مليار ليرة لإعادة تأهيل شبكة الكهرباء فيها خلال السنوات الثلاث الماضية بعد التحرير وبالعمل تم إصلاح ٧ محطات تحويل وحضما بالخدمة وتركيب /٣٢٥/ مركز تحويل إضافة لإصلاح مسافات طويلة لخطوط الشبكة الكهربائية من مختلف التورات وتم إيصال الكهرباء إلى ١٣٨ قرية وبلدة في محافظة حمص.

وأوضح خربوطي أن الوزارة أعدت خطة لمتابعة إصلاح ما تبقى من الشبكة الكهربائية تشمل إعادة تأهيل محطة تحويل الـرسن وبكلفة تصل إلى ٦.٦ ك. وفي غير ذلك من مكونات الشبكة وبخطة تصل إلى نحو ٤.٥ مليارات ليرة.

في جانبه أكد وزير الموارد المائية حسين عروس حرص الوزارة على تأمين مياه الشرب في محافظة حمص خلال السنوات الثلاث الماضية، والتركيز على الريف الشرقي في المحافظة حيث تم إرواء وتأمين مياه الشرب في ٢٣ قرية، وكشف عروس أنه تم خلال الجلسة إقرار مشاريع إضافية خارج موازنة الوزارة بقيمة ١,٢ مليار ليرة سورية من خارج الخطة منهم ٧٠٠ مليون لقطاع المياه عبر مشروعين في المنطقة الشرقية، و٥٠٠ مليون لمشروع دعم خطة الاستصلاح الزراعي ونقل الري من بحيرة قطينة إلى سهول الريف الشمالي وحماة، مشيراً إلى خطة

وسيارات خدمة لتوفير متطلبات العمل الإعلامي. ووافق المجلس على خطة وزارة التربية وتم تخصيص الاعتمادات اللازمة لترميم المدارس المتضررة من

وحول الواقع السياحي تقرر وضع خريطة سياحية لمحافظة حمص خلال ثلاثة أشهر تراعي المقومات السياحية والأثرية التي تتمتع بها والاعتمادات اللازمة لتنفيذها ليصار إلى دراستها في مجلس الوزراء واتخاذ ما يلزم بشأنها، واستكمال المدرسة الفندقية في حي الوعر وتوفير التجهيزات اللازمة للعملية التعليمية فيها، وتم تكليف وزارات الزراعة والسياحة والإدارة المحلية لالفر بقرار عدم ترخيص الدواجن في الريف الغربي وتشميل المشاريع السياحية في تدمر ببرنامج دعم فوائد القروض الإنتاجية ودعم السياحة الشعبية في المحافظة، وإشادة الفنادق، واستثمار منطقة أبو رباح بالشكل الأمثل.

وفيما يخص قطاع الأشغال العامة والإسكان وافق المجلس على إعلان البدء بتنفيذ المخططات التنظيمية التي تم الانتهاء منها ودعوة الأهالي إلى بدء العمل وفق هذه المخططات ودعم مشاريع السكن الشبائي والتوسع في إضافة إلى دعم مشاريع السكن العمالي في المناطق الصناعية وفق خريطة سكنية متكاملة على مستوى المحافظة كلها وسيكون في حمص أول منطقة تطوير عقاري في سورية على طريق حمص طرطوس، وتمت الموافقة على ترميم مركز التدريب المهني ومعهد المراقبين الفنيين ورصد الاعتمادات اللازمة لذلك.

وكلف المجلس وزارة الصناعة معالجة واقع الشركات ذات الإنتاج الوهمي وغير الفاعلة على أرض الواقع وتسوية أوضاعها انطلاقاً من استهلاكها للطاقة والمساحات دون جدوى اقتصادية، إضافة إلى تسوية أوضاع المنشآت الصناعية العامة المتوقفة عن العمل لجهة إغنائها أو دمجها أو إعادة النظر بصيغة استثمارها ووضع خريطة صناعية لإعادة تشغيل كافة المنشآت الصناعية والحرفية المتوقفة عن العمل ووضع الخطط الخاصة بكل قطاع على حدة والآلية التنفيذية المناسبة لها والزمام الاتحادات أن تكون الأداة التنفيذية لتحقيق ذلك.

وفي مجال الاتصالات وافق المجلس على ترميم مركز هاتف البيضاء، واستكمال مراكز تجهيز هاتف تلبسة

محافظ حمص لـ«الحكومة»: هذه إنجازاتنا وهذا واقعنا

بنسبة أكثر من ٨٠ بالمئة وهو حالياً يمرحلة الأخيرة، كما تم إعادة تأهيل ٢٣ مسجداً في حمص. وبين أنه تم إقرار خطة لتسويق المنتجات المحلية الزراعية في محافظة حمص تدعمها الحكومة وتنظيمها المحافظة لنقل منتجات الفلاحين واستكمال تسويق مشروع المرأة الريفية وشراء مستلزمات التسويق من برادات ووسائل النقل بما يكفل التجميع على الزراعة وتربية الثروة الحيوانية وأسرياً وهذا يشغل اليد العاملة ويحقق الأمن الغذائي، مشيراً إلى أنه سوف يتم تخصيص المبالغ اللازمة لتنفيذ خطة التسويق.

الجريمة زادت في محافظة حمص خلال عام ٢٠١٩، منوهاً بضرورة إصدار قرارات حول ذلك وبضرورة سحب السلاح. وأشار إلى أن عدد المصارف ما قبل الأزمة كان ٢٠ وانخفضت خلالها إلى ٦ مصارف وحالياً عاد ١٢ مصرفاً للعمل. وبين المحافظ أنه ومنذ بداية العام تم تفتيش الجمارك ١٠٩ قضايًا جمركية وبلغت قيمة الغرامات المالية ١,٤٤ مليار ليرة سورية وتم تحصيل ٧٥٨,٦٩١ مليون ليرة، لافتاً إلى أن إجمالي إيرادات الأمانة العامة هذا العام وصل إلى ٢١,١٣٦ مليار ليرة سورية.

ولفت برازي إلى أن السوق الترابي أنجزت حققت زيادة في الاستثمارات بلغت ٢,٢٤٧ مليار ليرة سورية حتى نهاية شهر تشرين الثاني ووصل عدد المستثمرين فيها إلى ٩١١ مستثمراً وحقق ٣٠ ألف فرصة عمل، كاشفاً أن حاجة المحافظة من الاعتمادات المالية لمشروع إعادة التأهيل والمشاريع التنموية تبلغ ١٥ مليار ليرة سورية والحاجة الإسعافية لهذه المشاريع ٥ مليارات ليرة.

وأكد البرازي أن جميع الدوائر الحكومية عادت إلى مركز المدينة باستثناء مبنى الهجرة والجوازات الذي سيتم تدشينه وافتتاحه خلال الأيام القادمة، كاشفاً أن معدلات

هذا وقدم محافظ حمص طلال البرازي خلال الجلسة عرضاً تفصيلياً عن الواقع الخدمي والاقتصادي والثقافي والسياحي والتعليمي والترابي والصحي وغيرها من مؤشرات واقع المحافظة، كما تم عرض المشاريع الحكومية التي تم إنجازها والمشاريع التي يتم تنفيذها حالياً، واحتياجات المحافظة خلال المرحلة المقبلة.

وأكد المحافظ أن عدد المواطنين الذين عادوا من مخيم الركبان إلى مناطق سكنية وصل إلى ١٨٣٥٠ شخصاً بنسبة ٩٩ بالمئة، كما أن ٣٥٠ عائلة عادت إلى مدينة تدمر وتم افتتاح مدرستين. وبين أن المدينة الصناعية بحسياء

٥٠ ألفاً عادوا لحرستا...

دور الغاز في حرستا كل ستة أشهر والخبز دبر رأسك

المهمة حيث يوجد نحو ٣٠ ألف متر مكعب أنقاضاً بيوتونية لأبنية كانت آيلة للسقوط تم إزالتها وتجميعها بجانب مبنى البلدية، مضيفاً إنه سيتم طحنها وإزالة الحديد عنها من أجل استخدامها في تعبيد الطرقات والأرصفة مبيناً أن الآلات الخاصة موجودة لدى جهات القطاع الخاص وقد تمت الاستفادة منها بطحن وفرز ٣٠ ألف متر مكعب عند دوار المركبات ويتم الاستفادة من أتربتها في شوارع مختلفة من المدينة، وفي الوقت نفسه يستفاد منها في عمليات طمر ضمن مشاريع الصرف الصحي حيث تم إنجاز عقد إسعافي بقيمة ٦ ملايين ليرة إضافة لعقد عن طريق منظمة undc بقيمة ٨٠ مليون ليرة نفذ منه حتى الآن ٢٠ بالمئة.

ويبلغ عدد سكان المدينة وفقاً لرئيس بلديتها حالياً نحو ٥٠ ألفاً، منها يوجد أعداد كبيرة من أبناء المدينة يقطنون خارجها في التل مثلاً إضافة إلى مراجعي كل من مديرية

القمامة بعد تزايد أعداد السكان، مبيناً أن هناك عدداً من الأبناء عادت لها الخدمة الهاتفية إضافة إلى وجود عقد بقيمة ٢٥ مليوناً يتم العمل على إنجازها. لا الشبكات إلى مناطق مأهولة أخرى.

ويشهد الوزة على ضرورة عودة المخبز الآلي للعمل كاشفاً عن عود بلخطة إحدى المنظمات خلال عام ٢٠٢٠ وموضحاً أن تشغيله سيغذي حرستا والمدن المجاورة لها، ولافتاً إلى أن ما يأتي من خبز للمدينة يأتي بجهود فردية، ومشيراً إلى بدء قرن خاص العمل منذ عشرة أيام بشكل تجريبي بكمية طن ونصف الطن فقط من الطحين مطالباً برفع هذه الكمية إلى ٧ أطنان لكي يستطيع تلبية احتياجات السكان.

ويرى الوزة أن موضوع الإجراءات يجب أن يكون أقل من ذلك بسبب وضع السكان لكن مقارنة بالمناطق الأخرى فإن

الوضع مقبول فهو يؤمن للمؤجر قوت يومه من أجرة المحل أو المنزل والتي تتراوح بين ٢٠ إلى ٤٠ ألفاً وهناك أناس تؤجر بعشرة آلاف وآخرون يقطنون بلاقابل، موضحاً أنه في المناطق المأهولة من النادر أن تجد محلاً لم يتم فتحه أو استناره.

ويسرد الوزة معاناة الأهالي مع مادة الغاز المنزلي، مبيناً أن حجم ما يتم توزيعه أسبوعياً لا يتجاوز ٢٢٥ أسطوانات عن طريق سيارة واحدة مخصصة للبلدية وذلك كل أسبوع أو عشرة أيام، ومشيراً إلى أن إجمالي التوزيع يبلغ ٩٠٠ أسطوانة غاز شهرياً أو أقل على حين أن عدد العائلات في المدينة يتجاوز ٨ آلاف عائلة، ما يعني أن بعض أهالي المدينة لا يحصلون على المادة إلا كل خمسة أو ستة أشهر علماً أن المدينة ليس فيها مخصصون لتوزيع الغاز لذلك يجب إعادة النظر بالكميات إضافة إلى السماح للمعتدين بالعمل.

تكليف وزارة

الصناعة بمعالجة

الشركات التي

تنتج «الوهم»

الحكومة بإضافة ١٦ ألف هكتار للمساحات المروية، وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف بين أنه تم التركيز خلال الجلسة فيما يخص قطاع الإدارة المحلية على المشاريع التنموية التي أطلقت في كافة المحافظات وفي محافظة حمص حيث تم دراسة ٢١ مشروعاً تنموياً ليصار إلى التشاركية بها مع القطاع الخاص من مستثمرين ورجال أعمال على مستوى الوحدات الإدارية بقيمة ٧ مليارات ليرة سورية، بالإضافة لمشاريع تنموية لصالح الوحدات الإدارية من شأنها أن تخلق فرص عمل وتحقق إيرادات لها وتدخّل في قطاع الإنتاج.

وأشار مخلوف إلى أنه تمت زيارة المنطقة الحرفية في الحواش التي وصلت نسبة التنفيذ فيها إلى ٧٠ بالمئة

وأصبحت في جاهزية تامة للافتتاح والتخصيص للصناعيين والحرفيين، منوهاً بأنها تشكل فرصة تنموية للمنطقة وتوفر الكثير من فرص العمل وتحقق معايير التنمية المحلية، مضيفاً: كما يتم العمل على تنفيذ المنطقة الحرفية في الصوري، وتم تلقي الدعم اللازم لاستكمالها بشكل كامل، وتابع: كما تم اتخاذ القرار في البدء بتنفيذ المنطقتين الحرفيتين في كل من تلتك والصيد، لافتاً إلى أن هذه المناطق والمشاريع لها انعكاسات على الواقع التنموي والعمراني والبيئي في المنطقة، كما يوجد هناك ٦ مناطق أخرى قيد الدراسة في حمص بما يصب في تنمية المجتمع المحلي.

ولفت إلى أنه تم التطرق إلى الواقع الخدمي في المحافظة وكيفية دعم الوحدات الإدارية وتقدير الاحتياجات، وتم إعداد سلم من المخططات التنظيمية لكل الوحدات الإدارية وخاصة التي تضررت بفعل الإرهاب والتي ستأخذ طريقاً إلى التنفيذ قريباً وإتاحة الفرصة لعودة الأهالي وإعادة ترميم المنازل، وقد راعت هذه المخططات موضوع فرص الاستثمار من كافة الجوانب.

وبالنسبة لمراكز خدمة المواطن أشار الوزير إلى وضع ٥٠ مركزاً جديداً خلال عام ٢٠١٩ في الخدمة كل بحفظة حمص منها نصيب، وهناك ١٢ مركز خدمة جديدة ستضاف إلى المراكز القائمة في محافظة حمص. كما تمت مناقشة موضوع التشاركية بين وزارة الداخلية والوحدات الإدارية.

وأكد وزير النقل على حمود أن وزارة النقل أولت أهمية خاصة لمحافظة حمص لما تمثله من أهمية طريقية وسككية كونها تعتبر قلب سورية وتسرّ منها شبكة الطرقات الرئيسية التي تصل محافظات القطر ببعضها، مشيراً إلى أنه تمت صيانة كافة طرق المحافظة وتأهيل البنية التحتية وإعادة تشغيل السكك الحديدية حتى حدود المحافظة.

وأشار إلى أنه تم إقرار مشروع نقل الإحضارات من مدينة حسياء وإدخاله حيز التنفيذ في العام ٢٠٢٠ لما له من أهمية في توفير النقل والمحافظة على الطرقات كما تقرر إطلاق العمل باستكمال تحويلة حمص الكبرى لأهميتها بالوصول بين مدينة حسياء وطريق طرطوس منوهاً بأن هذا المشروع سيكون أول طريق سريع ومأجور في سورية حيث يوفر الوقت والوقود.

وبين وزير الزراعة أحمد القادري أنه تمت مناقشة زيادة دعم القطاع الزراعي حيث خصص مبلغ ٤,٥ مليارات ليرة سورية للقطاع الزراعي والقطاعات الأخرى الداعمة للفلاحين كما تمت مناقشة مشروع إدخال سلالة اللحم إلى محطة أبقار حمص ودعم المشاريع الأسرية والمنظمة المرأة الريفية وإعادة تأهيل المظلل الزراعي في المحافظة واستثمار ١٠ طائرات زراعية متوقفة عن العمل وإيجاد آلية تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية، كما تم تكليف الأسرة الزراعية في محافظة حمص بوضع رؤية شاملة لتطوير قطاع الزراعة.